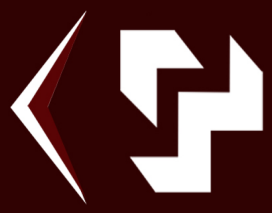


استكتاب العدد الثاني من مجلة تكامل للدراسات والأبحاث متقاطعة
المعارف

محور العدد:

الانتخابات في سياق التحولات السياسية والثقافية
والسوسيو-اقتصادية

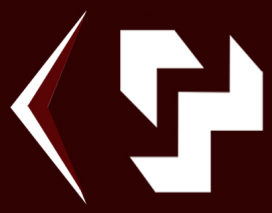


الورقة الخلفية:

تشكل العملية الانتخابية العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي، على اعتبار أنها الآلية التي تمكن المحكومين من اختيار صناع القرار ومحاسبتهم، فالديمقراطية تقوم على انتخابات منتظمة حرة ونزيهة بحيث يمكن لكل أفراد الشعب المشاركة فيها، والتعبير بكل حرية عن انتماءاتهم واختياراتهم السياسية. بناء على هذا الاعتبار عرف الدرس الأكاديمي حول الظاهرة الانتخابية، تطورا ملحوظا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مفرزا بذلك تخصصا منفردا يلامس العملية الانتخابية من منطلقات معرفية تكاملية، تدرس الانتخابات في جانبها السياسي والسوسيولوجي والاقتصادي وكذا الثقافي.

ومراد ذلك أن الانتخابات جزء لا يتجزأ؛ فهي حدث وأدوار ووظائف، وهي سلسلة من عمليات ديناميكية تتحرك في إطار بيئة مؤسساتية، تتفاعل داخلها العديد من التحيزات القيمية، والصيغ المعيارية، والترتيبات السياسية، والرهانات الاقتصادية والثقافية الرسمية وغير الرسمية. من هذا المنطلق تتجسد أهمية اللحظة الانتخابية ليس فقط لدى الفاعلين السياسيين لما تشكله من إطار ورهان على مستوى الشرعنة والتنافسية السياسية، ولكن أيضا لدى الباحثين الأكاديميين، في شتى تخصصات العلوم الاجتماعية، من أجل رصد فاعلية هذه التنافسية السياسية، وقدرة الضوابط المعيارية من قوانين وخرائط انتخابية على تدعيم النزاهة الانتخابية وبالتالي تركيس العملية الديمقراطية، فضلا عن رصد الدولة وهي في حركة L'État en action. وهو ما يتطلب مساءلة ليس فقط النتائج الانتخابية وردود الأفعال السياسية نحوها، ولكن أيضا البنيات المؤسساتية والنخب السياسية والرهانات الاقتصادية التي تفرزها.

على هذا النحو وما دام المغرب مقبل على سنة انتخابية بامتياز، تتيح الفرصة لمساءلة نظام التمثيلية السياسية الانتخابية ما بعد دستور 2011، وما عقبه من سيرورة من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية في شتى المجالات والميادين. وهو ما يدفع إلى النظر للانتخابات بما هي إجابة، بشكل صريح أو ضمني، عن مجموعة من الأسئلة التي يطرحها النظام السياسي على نفسه، وتطرحها الأحزاب السياسية في مناقشاتها ومداولاتها الحزبية، ويطرحها



الانتخابات في سياق التحولات السياسية والثقافية والسوسيو-اقتصادية

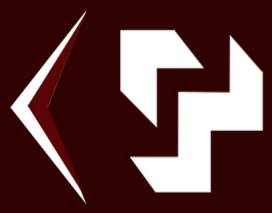
الناخبون والمواطنون في الفضاءات والأزمنا المختلفة، ويتناولها كل مهتم بالانتخابات، وهي أيضا أسئلة يرتبط بعضها بزمنية الولاية الانتخابية التي تسبق اليوم الانتخابي، ويتجاوز بعضها هذه الولاية، بينما يستمر طرح بعضها الآخر في الفضاء العام كهواجس وتحديات وموجات طاقية ضاغطة، يعاد تعريفها وطرحها بمناسبة كل استحقاق انتخابي.

وفق هذا الخلفية الناظمة، فإن المفترض في مهمة الباحث الأساسية، أن ينقل هذه الأسئلة من الأوساط التي أفرزتها وساهمت في تشكيلها إلى الحقل الأكاديمي، قصد تأطيرها وتوجيها بناء على الأطر النظرية ذات الصلة، وذلك عبر منهجية وأدوات البحث والتحليل العلمي.

في هذا السياق، تأمل مجلة "تكامل للدراسات متقاطعة المعارف"، أن يساهم الأساتذة الباحثون في إغناء محاور هذا العدد، وتقديم مواد علمية من شأنها دعم الحقل السياسي بدراسات علمية تنطلق من الواقع دون أن تخضع له، وتتسلح بالعدة النظرية الأكاديمية من غير الوقوع في سيّاجها، من أجل الخلوص إلى بناء معرفي يقرأ المعطى الانتخابي في ضوء المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية، مع ضرورة التقيد بالمقاربات العلمية المتعارف عليها في هذا المجال، المتحررة من قيود الضبط والتوجيه، ووفق منهجية عابرة للتخصصات.

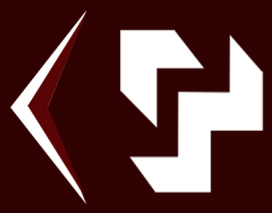
المحاور الأساسية التي يهدف العدد الثاني من المجلة إلى معالجتها:

- المعايير والقواعد القانونية الانتخابية وما تحمله من فرص وحوافز وقيود، وما تمارسه من تأثيرات مفترضة، سياسية أو نفسية، على الفاعلين والناخبين؛
- السياقات المختلفة برهاناتها وهواجسها وأسئلتها ومخاطرها، مع قياس تأثير هذه السياقات من عدمه على الفعل والسلوك والنتاج الانتخابي؛
- قراءة في مسارات التنخيب الانتخابي، ومساءلة الإسناد المتبادل بين الاجتماعي والسياسي وبين السياسي والانتخابي، وتدوير للنخب السياسية، فضلا عن رصد الأطر الفاعلة في الانتخابات من قبيل: القبيلة، الزعامة، الدين، المال، الشخصية...إلخ؛



الانتخابات في سياق التحولات السياسية والثقافية والسوسيو-اقتصادية

- رصد محددات السلوك الانتخابي للناخبين، من منطلق ما تتيحه السوسيوولوجيا الانتخابية من عدة نظرية في هذا الباب؛
 - تحليل شكل وخصائص الحملات الانتخابية، من خلال الصور والكلمات والرموز والشعارات الخطاب السياسي ومختلف سيميائيات الفعل الانتخابي، وفي الرساميل الانتخابية وعمليات التسعير والتسويق الانتخابي للمعايير الانتخابية والأسماء الحزبية ومختلف العروض المطروحة للتداول في "السوق السياسي"؛
 - دراسة لما تفرزه العملية الانتخابية من تعبيرات ومخرجات ونتائج، فضلا عن التحديات المرتبطة بسؤال: جدوى الانتخابات، وما يستتبعه من من نقاش حول المشاركة السياسية ومساءلة القضايا المتصلة بها من مثل: العزوف السياسي، اللامبالاة، المقاطعة...إلخ؛
 - قراءة تحليلية، للقوانين المنظمة للانتخابات، تستحضر التجارب المقارنة، وأحكام القضاء بمختلف تفرعاته، وتبتعد عن أسلوب استعراض النصوص والأحكام وشرحها مدرسيا، وإنما غايتها تقديم طرح فكري متوسل بالنصوص وغير مرتهن لها، حيث يغلب الطابع النقدي الذي يمنح قراءة النصوص والأحكام أبعادا متعددة.
 - تقييم المشاركة الانتخابية، وتحليل أشكالها المختلفة، سواء في اتجاه التصويت أو الامتناع. وتأثير ذلك على نظام التمثيلية السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الحضرية والقروية في هذا الباب.
- ✓ تستقبل المجلة الملخصات الأولية (في حدود صفحة واحدة)، مرفقة بسيرة ذاتية مقتضبة، داخل أجل أقصاه 30 ماي 2021، على البريد الخاص بها، وفق المعايير المبينة أسفله.



شروط ومعايير النشر بالمجلة

تستقبل مجلة تكامل طلبات نشر الأبحاث والدراسات، من قِبل الباحثين من داخل المغرب وخارجه، وتخضع جميع المواد المرسلة للتقييم والقراءة والفحص الأكاديمي.

ويشترط في الدراسات والأبحاث المعايير العلمية التالية:

أن يكون البحث أصيلاً وله قيمة علمية مضافة، ولم يتم نشره من قبل، ومُعَدًا على نحو خاص لمجلة تكامل، وألا يكون جزءاً من كتاب أو أطروحة؛

أن يلتزم قواعد البحث العلمي، ويعتمد على المصادر والمراجع العلمية الدقيقة والحديثة، ويعمل على توثيقها؛

أن تكون لغة البحث سليمة ودقيقة وخالية من الأخطاء اللغوية والنحوية؛

أن يحترم أخلاقيات الكتابة والبحث والأمانة العلمية؛

تخضع جميع الأبحاث لتحكيم أكاديمي سري من قِبل اللجنة العلمية للمجلة، أو من قِبل محكمين مختصين من خارجها، ويكون البحث صالحاً للنشر فقط إذا تم إدخال التعديلات؛

تحتفظ المجلة بحقها في الاعتذار عن نشر البحوث المرسلة إليها، أو طلب إدخال التعديلات، أو إعادة الصياغة؛

باستثناء الدراسات الميدانية، لا تنشر المجلة الأعمال المشتركة؛

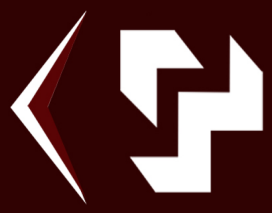
تعلن المجلة عن استكتابات بخصوص أعدادها، لذلك تُفضّل هيئة التحرير أن تكون البحوث المرسلة إليها متساوقة مع محاور الاستكتاب؛

تنشر مجلة تكامل الأعمال المترجمة، شريطة أن يكون مأذوناً بترجمتها، وأن يتواصل الباحث(ة) مع هيئة التحرير قبل الشروع في عملية الترجمة، وأن يدخل البحث المترجم ضمن محور العدد.

كما يشترط أن يشتمل الهيكل العام للبحث على العناصر التالية:

يتراوح حجم الدراسة بين 6000 و8000 كلمة، يتضمن: عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية؛ ملخصاً

تنفيذياً في حدود 250 كلمة، وكلمات مفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية؛



ترسل الدراسة بملف word في نسختين إحداهما من دون اسم الباحث(ة)، ومن دون أي إشارات داخل النص أو في الهامش تدل عليه(ا)؛

تحديد إشكالية البحث وفرضياته، وأهميته، ثم المنهجية المعتمدة في البحث، وتحليل المعطيات والنتائج المتوصل إليها؛

يكون المتن بالهامش مرتبا في شكل أرقام متسلسلة من بداية المقال إلى نهايته؛

تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في الدراسة بالعربية واللاتينية مثلا: ماكس فيبر (Max weber)

يُذيل البحث بقائمة عامة بالمصادر والمراجع المعتمدة مرتبة ألف بائيا مع تقديم اللقب على الاسم (أما في الهوامش فيُقدم الاسم على اللقب)؛

يكتب البحث ببرنامج word بخط Traditionnel Arabic حجم 14، وتكتب العناوين الرئيسية والفرعية بنفس الخط مع التضخيم، ويكتب الهامش بخط 11؛

يرفق البحث بموجز عن السيرة الذاتية باللغة العربية، وملخصا عن السيرة الذاتية في سطرين أو ثلاثة باللغة العربية والإنجليزية، إضافة إلى صورة شخصية؛

لا تتقاضى المجلة أي رسوم على النشر فيها، كما لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تنشرها؛

لا يمكن إعادة نشر البحوث التي تنشرها المجلة إلا بإذن مكتوب من مديرها.

الأفكار والآراء التي تتضمنها الأبحاث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة، ولا تتحمل المجلة مسؤولية أية سرقة علمية قد يتضمنها بحث ما؛

ترسل البحوث إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة:

takamulrevue@gmail.com